الاستدامة البيئية للمؤسسة الاقتصادية – حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيب وفنون الطباعة برج بوعريريج EMBAG–

العايب عبد الرحمان

أستاذ مساعد أ

جامعة سطيف، الجزائر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل الاستدامة البيئية من طرف المؤسسة الاقتصادية بالوقوف على حالة المؤسسة العمومية للتوظيب وفنون الطباعة EMBAG وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة البيئية من طرف المؤسسة جاء تحت تأثير عوامل رئيسية ثلاثة: القوانين والتشريعات البيئية ووجود مجموعة من البرامج المدعمة من أجل مراعاة التنمية المستدامة والإعانات إلى المؤسسات وانتهاج مبادرات طوعية على شكل وضع نظام للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 وإبرام عقود الفعالية البيئية.

الكلمات الدالة : التنمية المستدامة – الاستدامة – الاستدامة البيئية - الجزائر

Résumé :

Le présent artice a pour objectif l'étude et l'analyse des voies et moyens de réaliser la durabilité écologique par l'entreprise publique algérienne à travers l'étude du cas de l'entreprise EMBAG BBA, il a été mis l'accent sur la relation entre la durablite en général et la durabilité écologique en particulier et l'entreprise économique par l'analyse des résultats du cas étudié. L'étude a permis de mettre en exergue que la durabilité écologique est la conséquence de trois facteurs, l'importances des lois et règlementations en matière de développement durable, les mesures mises en place par les pourvoirs publics en faveur des entreprises économiques pour un comportement responsable, et les démarches volontairs entreprises en matière de management environnemental par la mise en place des systèmes de management conformes à la norme ISO 14001 : 2004 et la signature de contrats de performance environnementale.

Mots-clés : développement durable – durablité – durabilité écologique - Algérie

مقدمة:

في معظم الدول التي تولي العناية اللازمة للتنمية المستدامة، يتم التدخل وإجبار المؤسسات الاقتصادية على الاهتمام بالبعد البيئي وذلك بقوة الضوابط الحكومية التي تضعها والتي تكون على شكل إصدار مجموعة التشريعات تلزم بواسطتها المؤسسات على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الانعكاسات السلبية لأنشطتها على البيئة. الإضافة إلى ذلك، تلجأ العديد من الحكومات إلى منح الحوافز المادية على شكل إعانات مالية للمؤسسات الاقتصادية من أجل مراعاة البيئة الطبيعية ويكون ذلك بدمج متغيرات البيئة الطبيعية بوضع نظم للإدارة البيئية والحصول على شهادات المطابقة للمواصفات القياسية لنظم الإدارة البيئية كشهادة إيزو14001 مثلا. وبالإضافة إلى الضوابط الحكومية، تنتهج المؤسسات مبادرات طوعية اتجاه البيئة الطبيعية تقلل من ورائها من أثرها البيئي.

في الجزائر، تعرف المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر نوعان من التحولات، الأول يتمثل في التطورات التي تعرفها المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما الثاني فتتمثل في الضغوطات التي تفرضها جميع الأطراف المعنية بنشاط المؤسسة وذلك قصد إرغامها على إشباع رغباتهم وتلبية متطلباتهم. ومن بين هذه الأطراف البيئة الطبيعية وجب على المؤسسة الاقتصادية التعرف على احتياجاتها والعمل على اشباع رغباتها، هذا الاشباع هو بمثابة تحقيق الاستدامة البيئية لهذه المؤسسة.

أولا- الإطار العام للبحث:

1. مشكلة الدراسة:

1.1 **إشكالية البحث**:

لكي تستطيع المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام تلبية هذه احتياجات ومتطلبات البيئية الطبيعية، أصبحت مطالبة بمراعاة البعد البيئي للتنمية المستدامة. ومنه، طرح الباحث مشكلة البحث كالتالي: "هل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تعمل على تحقيق الاستدامة البيئية كجزء من متطلبات تطبيق التنمية المستدامة؟

1.2 أسئلة البحث:

إن الإشكالية المطروحة بالصيغة أعلاه، تفرض على الباحث أن يسعى إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1) ما هي الدوافع التي تحتم على المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة بالأخذ بعين الاعتبار تحديات التنمية المستدامة ومراعاة أبعادها؟

2) ما هو واقع الاستدامة البيئية في هذه المؤسسة المدروسة؟

3) هل تجتهد المؤسسة في انتهاج مبادرات طوعية تسمح لها بإدماج البعد البيئي للاستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية؟

2. فرضيات البحث:

تم صياغة ثلاثة فرضيات أساسية وكل منها مجزأة إلى عدد معين من الفرضيات الفرعية مثل ما هو مبين كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** تساعد الدولة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة البيئية بإصدار القوانين والسهر على تطبيقها

- **الفرضية الثانية:** تساعد الدولة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة البيئية بوضع برامج وتقديم الإعانات المالية اللازمة

- **الفرضية الثالثة:** تجتهد المؤسسة الاقتصادية في انتهاج مبادرات طوعية تسمح لها بإدماج البعد البيئي للاستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية

3. أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة للدراسة خصوصا منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي. والمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة والأداة الفاعلة في اقتصاد أي دولة معنية بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص البعد البيئي والذي يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها. هذه الأخيرة لن تتم إلا من

خلال حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على المحيط المائي وصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي وحماية المناخ من الاحتباس الحراري. ذلك أن للقطاعات الاقتصادية المنتجة آثارا سلبية على البيئة الطبيعية منها عدم استقرار المناخ وتدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض. ولذا يجب على التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار.

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان واقع استدامة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1) بيان مفهوم الاستدامة وعلى وجه الخصوص الاستدامة البيئية.
2) بيان مفهوم الاستدامة البيئية للمؤسسة الاقتصادية.
3) الوقوع على واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيب وفنون الطباعة برج بو عريريج EMBAG نظرا لدورها في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي ونظرا لأثر نشاطها الإنتاجي على البيئة الطبيعية.

5. منهجية الدراسة

في دراسة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المناهج التالية المنهج الوصفي التحليلي. والذي من خلاله يتم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى الأسباب والعوامل التي تتحكم فيها.

6. أدوات البحث المستعملة:

إن أدوات الدراسة تتحدد طبقا للموضوع المراد معالجته، وهذا الأخير يفرض على الباحث نوعا من الأدوات التي يستعين بها لدراسة ومعالجة الموضوع، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تتحدد تبعا لطبيعة البيانات المتوفرة، وكذلك تبعا للمنهج المستخدم في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن دقة وصدق البيانات التي يجمعها الباحث تتوقف على حسن اختياره لهذه الأدوات والتي تتمثل في:

- **الملاحظة العلمية:** ***وذلك*** بالملاحظة العلمية وتسجيل مشاهدات لوقائع معينة تتعلق بالحقائق المتصلة بموضوع الدراسة واستخلاص بعض المؤشرات منها.

- **المحاورة والمقابلة الشخصية:** وذلك بمحاورة ومقابلة بعض الفئات المستجوبة.

- **السجلات والوثائق:** حيث تم الاستعانة بالسجلات والوثائق الموجودة في مختلف مصالح المؤسسة. ومثل هذه السجلات والوثائق النصوص التشريعية وتقارير النشاط وسجلات نظام الإدارة البيئية وكذلك لوحات القيادة الخاصة بنفس النظام.

- ***استمارة الاستبيان:*** هي عبارة عن صحيفة تحتوي على عدد معين من الأسئلة مقسمة على حسب فرضيات البحث الثلاثة بالإضافة إلى أسئلة خاصة بالتعرف على المؤسسة. يتم جمع الإجابات التي تحتويها وتفريغها ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

ثانيا - الإطار النظري للدراسة :

1. الاستدامة من منظور كلي:

1.1. مفهوم الاستدامة:

عرفت الاستدامة على أنها كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلال والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال[1]. وبالتالي فإن الاستدامة تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وا إنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة. ويؤكد هذا التعريف أيضا على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا. وأيضا على أنها ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم.[2] ومن هنا فالاستدامة هي

كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلال والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال[3].

وهناك من يرى بأن الاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند هي عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وا ٍنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة[4]. ويؤكد تقرير برونتلاند أيضا على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا. ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال أمر من الأعلى" أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي والاجتماعي الذاتي، والتعاون ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاوريه تشاركيه تتضمن كل قطاعات المجتمع.

لهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور:

أ- المنظور الاقتصادي: ويقصد به توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية الأخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة وهذه الموارد هي رأس المال الخاص بكوكب الأرض مما يستوجب توفر احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة هذه الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل حيث أن هذا الاستخدام الجائر للموارد يحرم الأجيال القادمة من فرص استخدامها. وحتى نصل إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد يتمثل ذلك في استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة أو الاستغناء عنها إن أمكن وتحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة. ومن المنظور الاقتصادي

الكلاسيكي البحت، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاهة الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات[5].

ب- المنظور البيئي: ويترجم هذا المنظور في مفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها ويكون ذلك بتحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى خلق القيمة وجودة الحياة ورعاية البيئة وجودة السلع والخدمات والاستهلاك القابل للاستمرار والتطور ونظافة العمليات والتوزيع. و يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وا ٍن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.[6]

جـ- المنظور الاجتماعي: و هو الوضع الذي يكون فيه البشر قادرون على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة. وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي. ويعتبر الفقر هو أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي ومحاولة تحدي الفقر والإقلال منه يتمثل في أمرين وهما زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الأكثر توافر لدى الفقراء وهو العمل ويتطلب ذلك وضع سياسة الحوافز والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية والتكنولوجيا وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ومن أهمها الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتغذية والتعليم الأساسي. وهذان العنصران لا يستغني أحدهما عن الآخر.

1.2 أبعاد الاستدامة

هناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي ويسمى بالبصمة الايكولوجية والثاني اجتماعي ويسمى بمؤشر التنمية الاجتماعية. فالبصمة الايكولوجية

تسمح بقياس المساحة المستغلة من اجل التنمية. أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل من بين ما يشمله الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني. فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطين معا وفي آن واحد[7]. فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون الوصول إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه ويكون ذلك بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.

على هذا الأساس، يصنف الباحثون لأبعاد الاستدامة حسب نفس التصنيف لأبعاد التنمية المستدامة وهي أبعاد اقتصادية وأبعاد بيئية (إيكولوجية) وأبعاد اجتماعية.

أ- البعد الاقتصادي للاستدامة: والاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناهية سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر[8].

ب- البعد البيئي للاستدامة: وهو أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة[9].

جـ- البعد الاجتماعي للاستدامة: وفق هذا البعد، فالاستدامة هي القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم. لتحقيق هذه الاستدامة، يستوجب وجود تآلف داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيدا

عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والتي تشجع على تفاقم عدم المساواة[10].

2. الاستدامة مطبقة على المؤسسة الاقتصادية:

تتجسد استدامة المؤسسة الاقتصادية في التطبيق الميداني للتنمية المستدامة. وهو المفهوم جديد للتنمية الذي لم يتم استعماله من قبل إلا في تقرير لجنة برونتلاند. لقد ظهرت العديد من المحاولات لتعريف التنمية المستدامة وما زالت هذه المحاولات متواصلة الى غاية اليوم. ومن بين أهم التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة على رأسها تعريف لجنة برونتلاند والذي يعتبرها على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم[11]. وعرفت على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وا ٍحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[12]. كما عرفت على أنها النتيجة الحتمية لرغبة مجتمعية ومسؤولة مبنية على أساس المراعاة الشاملة والمتوازنة للأداء الاقتصادي وللأبعاد الاجتماعية وكذلك حماية البيئة تحقيقا لرغبتين وهما تشجيع التوزيع العادل للثروات وأيضا حماية مستقبل وفوائد الأجيال المقبلة. هذه الرغبة تطبق على كل من الدول عند وضعها للسياسيات العامة وعلى الشركات بدمجها للاقتصاد والبيئة والمجتمع ضمن غاياتهم ومهماتهم وعلى الأفراد بتصرفاتهم الأخلاقية.[13]

إن ما يستنتج من هذا التعريف أنه من الضروري وجود نوعان من التضامن، التضامن عبر الزمن بين الأجيال أي أنه يتعين حماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال وتضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.

ومن التعريف أيضا يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي ضمان النمو الاقتصادي ولمحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل والعمل على التنمية الاجتماعية.

ومن جانب المؤسسة الاقتصادية، فإن للتنمية المستدامة مجموعة من الدلالات يمكن حصرها كلها في عبارة واحدة وهي قدرة المؤسسة على ضمان بقاءها في العالم الذي تنشط فيه.[14] انطلاقا من هذا، فإن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية ومرتفعة المردودية هي الوحيدة القادرة على أن تساهم إيجابيا وعلى الأمد البعيد في التنمية المستدامة وذلك من خلال خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل دون التأثير السلبي على حاجيات المجتمع في المجال الاجتماعي وكذلك حماية البيئة.[15] كما أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة تمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة. هذه المسؤولية ناجمة عن نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة والذي يهم العديد من الفاعلين قد يكون للبعض منهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة والبعض الآخر لا تربطه علاقة تعاقدية معها.[16] ولكل بعد من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة:[17]

- البعد الاقتصادي والذي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية
- البعد الاجتماعي والذي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية
- البعد البيئي والذي ينبثق منه هدف الجودة البيئية

ثالثا - مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

1. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

ظهرت مؤسسة التوظيب وفنون الطباعة (EMBAG) والتي هي اختصار لكلمتي EMBALLAGE وBAG ببرج بوعريريج في 22 جويلية 1999، وهي شركة مساهمة ملكا للدولة رأسمالها الاجتماعي 300 مليون دينار جزائري. وقد ظهرت هذه المؤسسة في شكلها القانوني الحالي نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والذي ترتب عليها إعادة هيكلة كبريات الشركات الوطنية، حيث أن هذه المؤسسة كانت في السابق وحدة إنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات السيليلوزية SONIC. لقد شرع في انجاز مشروع المؤسسة بتاريخ 11 ماي 1975 وقد تكفلت به شركة ايطالية

INGECO. وانتهت أشغال المشروع يوم 20 أوت 1978. ودخلت المؤسسة في الإنتاج بتاريخ 11 جانفي 1979.

تختص المؤسسة بإنتاج وسائل التعبئة والتغليف. فمن الجانب الاقتصادي لم يعد الغلاف في المفهوم التسويقي الحديث ذلك الشيء المحيط بالسلع والذي يهدف فقط لحفظها من التلف بل أصبح ضرورة لا مناص منها وجزء مهم من إستراتيجية الترويج بالنسبة للكثير من المنتجات. وبالتالي أصبح جزءا رئيسيا في المنتجات وأحد محددات النجاح والفشل له. فالمؤسسة تنتج عددا كبيرا من أنواع الأكياس والعلب مختلفة الأحجام والتي يمكن إدراجها ضمن ثلاث خطوط منتجات وهي الأكياس ذات الحجم الكبير والأكياس ذات الحجم المتوسط والصغير والعلب القابلة للطي.

والجدول التالي يوضح الطاقة الإنتاجية السنوية حسب المواد أو خطوط المنتجات:

الجدول رقم 1: الطاقة الإنتاجية السنوية حسب المواد أو خطوط المنتجات

المنتج	الطاقة (النظرية)
الأكياس ذات الحجم الكبير	15000 طن
الأكياس من النوع	15500 طن
العلب القابلة للطي	4500 طن
المجموع	35000 طن

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

وتوجه الأكياس الكبيرة الحجم إلى المؤسسات المحلية المختصة في إنتاج الإسمنت، الجبس والسميد. أما الأكياس الصغيرة فهي موجهة إلى أغراض عدة، ويمكن استخدامها للأوزان من 250 غ إلى 5 كغ وهي موجهة بالأساس إلى تعبئة وتغليف المواد الغذائية. أما فيما يتعلق بالعلب القابلة للطي فإنها تشكل أكثر الخطوط الإنتاجية تنوعا ويمكن حصر أهم الأنواع التي تسوقها المؤسسة وهي العلب الموجهة لتغليف الأدوية والعلب الموجهة

للمواد الغذائية والحلويات والعلب الموجهة للأحذية و الملابس والعلب الموجهة للأجهزة الكهربائية والمنزلية صغيرة الحجم.

2. الأثر البيئي لمواد التعبئة والتغليف الورقية:

تعتبر صناعة تحويل الورق من بين الأنشطة ذات الأثر السلبي الكبير على البيئة. فلهذه الصناعة جملة من الانعكاسات السلبية على البيئة الطبيعية وعلى التوازن الإيكولوجي. ومن بين أهم ما تسببه من آثار سيئة ما يلي:

1) إن المادة الأولية للورق هو الأشجار، وبالتالي فصناعة الورق تساهم في عمليات قطع الأشجار وتدمير الثروة الغابية. هذه الأخيرة هي حاليا الوسيلة الطبيعية الوحيدة التي تقلل من الاحتباس الحراري نظرا لما تنتجه الغابات من أكسجين.

2) تعتبر صناعة تحويل الورق من الصناعات ذات الاستهلاك الكبير للمياه أثناء العملية الإنتاجية. هذه المياه هي من الطاقات غير المتجددة التي يتوجب الحفاظ عليها.

3) كما أنه في العملية الإنتاجية، تضاف إلى هذه المياه مواد كيمياوية سامة يتم التخلص منها بصبها في الوديان والوديان والمجاري المائية مما يساهم في القضاء على الثروة الحيوانية التي تعيش فيها. كما يتم بصبها في الأراضي المحاذية لمصانع تحويل الورق مما يقود إلى تدمير الثروة النباتية التي تعيش في هذه الأراضي.

4) تعتبر صناعة الورق من الصناعات التي ينجم عنها كثرة النفايات من الأوراق والتي تحتوي على مواد كيمياوية استعملت في صناعتها. هذه الأخيرة هي بمثابة سموم تؤثر على البيئة الطبيعة.

5) كما أن بعض التكنولوجيات المستعملة في إنتاج مادة الورق أو في تحويل هذه المادة إلى منتجات تامة الصنع، يتم الاستعانة بمعدات وتجهيزات تستهلك أنواع من الطاقة ينبعث منها مادة ثاني أوكسيد الكربون والذي يساعد في الاحتباس الحراري.

وبالرغم من وجود هذه الآثار السلبية لإنتاج الورق على البيئة الطبيعية، إلا أن الورق هو من بين أهم المواد التي تسهل عملية إعادة تدويرها مما يقلل من التلوث البيئي خاصة مع

ظهور بعض التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة والتي تقلص من الآثار الناجمة عن إنتاج الورق. هذه التكنولوجيات تتيح عملية إعادة تصنيعها مرات عديدة.

3. تحليل معطيات الدراسة الميدانية:

يتم تحليل نتائج الدراسة الميدانية على أساس الفرضيات الثلاثة المطروحة للدراسة:

3.1 مساعدة الدولة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة البيئية بإصدار القوانين والسهر على تطبيقها:

تضمنت استمارة الاستبيان جملة من العناصر من خلالها يتم التأكد من مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لكل مما يلي:

- السهر على احترام القوانين خاصة منها تلك ذات العلاقة بالمجالات البيئية؛
- متابعة التطورات في المجالات البيئية التي قد تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها تأثير على المؤسسة؛
- ربط علاقات وطيدة مع السلطات العمومية خاصة منها على الصعيد المحلي من اجل تحسين الإجراءات التي بها يمكن للمؤسسة إدماج رهانات التنمية المستدامة

تدل الإجابات المتحصل عليها أن الاهتمام بالبيئة الطبيعية يعتبر شيئا ضروريا وفي نفس الوقت عادي بالنسبة للمؤسسة نظرا لكونها تمارس نشاطا له آثاره السلبية على البيئة. لذلك، فالمؤسسة ملزمة على إعطاء الاهتمام الكافي لحماية البيئة. إضافة إلى ذلك، فالاهتمام بالبعد البيئي من طرف هذه المؤسسات جاء تحت ضغط الضوابط التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تلزم المؤسسات على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية للأنشطة التي تمارسها على البيئة.

إن أهم القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدولة حماية للبيئة هي كالتالي:

- إدماج الرسم الايكولوجي منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن والهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على أن انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة. في هذا الصدد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005

وصدرت في نفس السنة تعليمة وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم. حدد مبلغ الرسم ب 10.500 دج. عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا.

كما تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001 وأهمها:

- القانون 01-19 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتسيير والمراقبة والاستغناء عن الفضلات
- القانون 01-20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة
- القانون 03-10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 04-09 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 04-20 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

3.2 مساعدة الدولة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الاستدامة البيئية بوضع برامج وتقديم الإعانات المالية اللازمة:

فيما يتعلق بهذا المحور، لقد تضمنت استمارة الاستبيان جملة من العناصر من خلالها يتم التأكد من مدى الاهتمام الذي توليه لكل مما يلي:

- وجود برامج لصالح القطاع الاقتصادي موجهة خصيصا للاهتمام بالبيئة
- وجود صناديق الدعم المالي للمؤسسات لإدماج البعد البيئي في التنمية المستدامة
- لجوء المؤسسات طواعية إلى هذه البرامج رغبة منها في تحسين أدائها البيئي في ظل رهانات التنمية المستدامة
- فعالية البرامج في توعية وتحسيس القطاع الاقتصادي بالاهتمام بالبعد البيئي

وعلى ضوء الإجابات المتحصل عليها، فإن المؤسسة منخرطة تماما في كل الإجراءات والبرامج التي تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. في هذا الإطار وضمن الخطة الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2002 على إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حيث هذه الإستراتيجية السلطات العمومية على وضع مجموعة من البرامج من شأنها تقديم الدعم للمؤسسات من اجل الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة.

يمكن تصنيف هذه البرامج والإعانات إلى صنفين، البرامج المدعمة للمؤسسات من اجل الاهتمام بالتنمية المستدامة والبرامج الهادفة إلى وضع أدوات الإدارة البيئية من طرف المؤسسات والمساعدات التقنية التي تقدمها المؤسسات الدولية المختصة في المجال البيئي:

1) البرامج المدعمة للمؤسسات من أجل مراعاة أبعاد التنمية المستدامة:

ضمن برامج تأهيل المؤسسات الذي يموله صندوق تحسين التنافسية الصناعية الذي تشرف عليه هذه وزارة الصناعة، تمنح وزارة الصناعة دعما ماليا على شكل إعانات لكل مؤسسة ترغب في الحصول على شهادة الإيزو 14001:2004. في هذا الصدد، سطرت هذه الوزارة منذ سنة 2002 البرنامج الوطني للتقييس والذي هو جزء من الصندوق الوطني لتحسين التنافسية الصناعية الذي يدخل ضمن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من القطاعين العام والخاص. لقد تم إدراج الحصول على شهادة إيزو14001 إصدار 2004 ضمن برنامج التأهيل وأن كل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على هذه الشهادة هو جزء من عملية التأهيل ويتحمل الصندوق تمويلها في حدود ما تقتضيه الإجراءات المعمول بها والمتمثلة في تحمل الدولة لـ 80% من تكاليف وضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية إيزو14001: 2004 وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة على أن تتحمل المؤسسة 20% المتبقية.[18] وتعتبر الغاية من الحصول على هذه الشهادة هو الوصول بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى مستويات عالية من التنافسية.

2) وضع أدوات للإدارة البيئية:

تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ما يلي:

- القيام بدراسات من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية
- القيام بالتدقيق البيئي للعديد من المؤسسات الاقتصادية

بالنسبة للمؤسسة المدروسة، فقد استفادت من الدعم المالي المقدم من طرف وزارة الصناعة من أجل الحصول على شهادة الأيزو14001 كما استفادت من الانضمام إلى برنامج عقود الفعالية البيئية حيث أبرمت عقدا مع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم من أجل الحصول على الدعم المالي والتقني الذي يسمح لها بالتحكم في الآثار البيئية لنشاطها.

3.3 اجتهاد المؤسسة في انتهاج مبادرات طوعية تسمح لها بإدماج البعد البيئي للاستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية:

تضمنت الاستمارة جملة من العناصر من خلالها يتم التأكد من مدى الاهتمام الذي توليه المؤسسة للبعد البيئي:

- اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالحد من استهلاك الطاقة؛
- اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتحكم في استهلاك المواد؛
- اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتحكم في الانبعاث الناجم عن العملية الإنتاجية؛
- اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتقليص من الفضلات والمهملات؛

- اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بإعادة تدوير الفضلات؛

- المساهمة بشكل طوعي في مجموعات عمل وتشاور الهدف منها دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة؛

بينت الإجابات المتحصل عليها أن المؤسسة لجأت إلى الالتزام بصورة معلنة عن التخفيف من أثارها البيئية السلبية حيث قامت بمبادرتين طوعيتين، الأولى تتمثل في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو14001 وحصلت على أساسها على الشهادات التي تثبت أن المؤسسات تولي الاهتمام الكافي للبيئة الطبيعية والثانية هو إبرامها لعقود الفعالية البيئية التي تشرف على إدارتها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في الجزائر.

ويبرز الدور الايجابي الذي تلعبه المؤسسات اتجاه البيئة باتخاذ مبادرات طوعية في مجالات تساهم في الاهتمام بالبيئة الطبيعية خاصة في المجالات التالية:

- استهلاك الطاقة
- استهلاك الوقود
- تقليل الانبعاثمن الغاز ات
- التقليل من استهلاك المياه في العملية الإنتاجية
- تدوير النفايات

4. اختبار فرضيات الدراسة ومقارنته مع نتائج الدراسة الميدانية

جاءت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** أشارت النتائج إلى أن الدولة تساعد المؤسسات الاقتصادية في مراعاة رهانات التنمية المستدامة بإصدار القوانين والسهر على تطبيقها. وهذا يدل على صحة الفرضية.

- **اختبار الفرضية الثانية:** أشارت النتائج إلى أن الدولة تساعد المؤسسات الاقتصادية في مراعاة رهانات التنمية المستدامة بتقديمها لمساعدات من أجل مراعاة

رهانات التنمية المستدامة بوضع برامج وتقديم الإعانات المالية والتقنية اللازمة. وبالتالي تقبل الفرضية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** أشارت النتائج إلى أن المؤسسات الاقتصادية تجتهد في انتهاج مبادرات طوعية تسمح لها بإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية. وبالتالي تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) وترفض الفرضية البديلة.

رابعا - النتائج وتوصيات الدراسة:

1. نتائج الدراسة:

يمكن حصر النتائج العامة للدراسة في خمسة نقاط أساسية وهي:

أ- يتضح أن المؤسسة المدروسة تربطها علاقات وطيدة مع السلطات العمومية خاصة من حيث احترام القوانين والتشريعات البيئية. في هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية أعطت الاهتمام الكافي للجانب التشريعي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على المستويين الكلي والجزئي خاصة في الجانب البيئي.

ب- كما يتضح أنه بالإضافة إلى سن القوانين الملزمة للمؤسسات باحترام البيئة، فإن الدولة قامت بوضع مجموعة من البرامج المدعمة للمؤسسات من أجل مراعاة أبعاد التنمية المستدامة كما تقوم بتقديم إعانات إلى المؤسسات الاقتصادية.

جـ- تعتبر المؤسسات أن نظام إدارة البيئة إيزو14001 هو رهان مهم بالنسبة لها. إن هذا الاهتمام بالبيئة الطبيعية يعتبر شيئا ضروريا وفي نفس الوقت عاد بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مثل هذا القطاع حيث أنه نتيجة لآثاره السلبية على البيئة، فالمؤسسات ملزمة على إعطاء الاهتمام الكافي للعناصر المذكورة أعلاه.

د- كما يجب التركيز على أن الاهتمام بالبعد البيئي من طرف هذه المؤسسة جاء تحت ضغط الضوابط الحكومية التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تلزم المؤسسات على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية للأنشطة التي تمارسها على البيئة.

هـ- بالإضافة إلى ذلك، لجأت المؤسسات إلى الالتزام بصورة معلنة عن التخفيف من أثارها البيئية السلبية حيث قامت بمبادرتين طوعيتين، الأولى تتمثل في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو14001 إصدار 2004 وحصلت على أساسها على الشهادات التي تثبت أن المؤسسات تولي الاهتمام الكافي للبيئة الطبيعية والثانية هو إبرامها لعقود الفعالية البيئية التي تشرف على إدارتها وزارة البيئة.

5. التوصيات:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية،وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد. إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. فكان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتهما في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منهما.

وعليه، يمكن تقديم جملة من التوصيات من شأنها أن تحث وتشجع المؤسسات الاقتصادية أن تهتم أكثرا فأكثر باستدامتها البيئية:

أ- الاستجابة إلى تحديات التنمية المستدامة التي تواجه المؤسسات الاقتصادية بواسطة إدارة الانبعاث من ثاني أوكسيد الكربون والانبعاث السائل مما يساعد على حماية البيئة

ب- الاستعمال المسؤول للمواد الأولية والمواد المستهلكة الأخرى خاصة منها المواد الكيمياوية المستعملة في العملية الإنتاجية.

جـ- التقليل من الآثار السلبية لأنشطة المؤسسات على الأراضي خاصة منها الفلاحية وعلى المجتمع المحلي الذي تنشط فيه.

د- أن تضع التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتها أي أن تجعل منها أهدافا حقيقية يجب بلوغها. فبدمجها لأبعاد التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات العامة للمؤسسة تصبح هذه الأبعاد إحدى الاهتمامات الإدارية للمسيرين.

ك- يجب على المؤسسات أن تحدد بوضوح قيمها الرئيسية المشتركة على أن تشمل هذه القيم الاهتمام بالبعد البيئي والاجتماعي والأخلاقي.

هـ- يجب أن يضع مسيرو المؤسسات نصب أعينهم أن تطبيق ابعاد التنمية المستدامة هو مصدر من المصادر التي تساعد المؤسسة على اكتساب ميزة تنافسية حيث أن إدماج أبعاد التنمية المستدامة في تسيير المؤسسة يعطي لها تفوقا أمام منافسيها الآخرين ويحسن من صورتها في الوسط والبيئة التي تنشط فيها.

و- الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا في مجال التنمية المستدامة والسير على خطاها سواء فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة المؤسسات.

ي- إعداد تقارير التنمية المستدامة والتي بواسطتها تقوم بالإفصاح عن أداءها البيئي والاجتماعي.

الهوامش والإحالات:

[1] Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, p.3

[2] Olivier GODARD, L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306, p.54.

[3] Saida HENNI, Inégalités sociales, croissance et développement durable, Université de BORDEAUX IV, Université de Versailles Saint-Quentin En Yvelines « C3ED », septembre 2004, p.2.

[4] Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R., «Le développement socialement durable : un moyen d'intégrer capacités et durabilité », Septembre 2003. 3ème Conférence sur l'approche des capabilités à l'Université de PAVIE, 2003, p 5.

[5]. العايب عبد الرحمان، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم 2011/11، ص 6.

[6]. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، نوقشت يوم 08 مارس 2011، ص 8.

[7] Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, p.3

[8] Olivier GODARD, Op.Cit., p.69.

[9] Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Armand Colin, 2005, p.5.

[10] Marie Claude SMOUTS, Op.Cit., p.6.

[11] Emmanuelle Reynaud, Le développement durable, Revue Française de Gestion, n° 152, septembre octobre 2004, page 118

[12] سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007، الصفحة 24.

[13] Jean SUPIZET, le management de la performance durable, Edition d'organisation, 2002, page 74

[14] Groupe One, Guide de l'entreprise responsable, Economie Ethique, Editions Labor, 2003, p. 13

[15] Groupe One, Op. Cit., page 15

[16] Michel CAPRON et Françoise Quairel, Evaluer les stratégies de développement durable : l'utopie mobilisatrice de la performance globale, journée développement durable, AIMS, IAE d'AIX EN PROVENCE, 11/05/2005, page 3

[17] Michel CAPRON et Françoise Quairel, Op. Cit., page 4

[18] LAIB Abderrahmane, normalisation iso et pratique de la RSE : cas des entreprises algériennes, Revue Européenne du droit social, Édition Bibliotheca Târgoviste, Roumanie, Volume XXXIV • ISSUE 1 • Year 2017, p. 72.